نمو بلا رفاهية

عبد الحليم فضل الله

2008/1/15

منذ ثمانينات القرن الماضي، تتولى "عقيدة النمو" تقديم المبررات النظرية للعديد من السياسات؛ كحرية التجارة العالمية، والمنافسة الدولية على تخفيض الضرائب، وتقليص البنود الاجتماعية والاستثمارية في الإنفاق العام. ومع أن تجربة ثلاثة عقود من التفوق الليبرالي بيّنت على نحو لا يدع مكاناً للشك، عيوب ونواقص ما سمي "ديانة السوق"، فإن مجابهة وصاياها بل مجرد مجادلتها محفوف بتهم الجمود الفكري والرجعيّة، ويجد المنشقّون عنها أنفسهم في طرفي العالم ملزمين بدفع غرامات للأسواق باهظة وثقيلة الوطأة.

هل أثمرت عقيدة النمو تلك؟ وهل أن مزاعمها حول العلاقة بين النمو والتنمية قابلة للتصديق؟ وكيف يمكن الاطمئنان تالياً إلى أنّ ما يعرف بأثر "اقتصاد التداعيات"، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تسرب فوائض الإنتاج المتراكمة إلى بيوت الفقراء بمن فيهم أولئك العاجزون تماماً عن رفع إنتاجيتهم؟ و من ثمّ هل هناك ما يثبت أن النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية يقودان حتماً وبالقدر نفسه إلى زيادة رفاهية المجتمعات التي تنعم بها ؟

لنبدأ من مصطلح النمو الاقتصادي نفسه، فهو مضلل إلى حد ما، إذ أنه يبيّن مقدار الزيادة في الناتج في فترة زمنية محددة، لكنه يصرف النظر عن أسباب هذا النمو، الذي قد يكون استنزافاً للموارد الطبيعية والمالية والائتمانية، أو حرماناً من الحقوق الأساسية... وقد أظهرت تجربة السنوات الماضية أن زيادة النمو تم على أساس الانتقاص من رفاهية المجموعات التي تتولى تحقيق هذا النمو وخصوصاً العمال (كما عالج ذلك على نحو ممتاز العالم الألماني "هورست أفلهيد" في كتابه "اقتصاد يفيض فقراً"). والخطير في الأمر أن هذا الانتقاص يتضمن دعوة لتقبل الأزمات الاجتماعية كما هي، على اعتبار أنّ الهدم الخلاّق وفق "جوزيف شومبيتر" هو أمر لا غنى عنه للانطلاق من جديد. وكمثال على أن نسب النمو باتت تكفل في السنوات الأخيرة مستويات أقل من الرفاهية، نشير إلى تضاعف الناتج العالمي الحقيقي ثلاث مرات وربع تقريباً بين عامي 1975 و2007 ، فيما تضاعف مجموع العاطلين تماماً عن العمل حوالي أربع مرات لتلامس أعداهم 200 مليون فرد تقريباً.

المشكلة الرئيسية في نمط النمو الراهن هو تحيزه لصالح الرأسمال، على حساب الدخل المتاح للعاملين بأجر، وعدد ساعات العمل المتوفرة، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى حذف النتائج الايجابيّة للارتفاع المطرد في الإنتاجية الناجمة عن تكثيف الرأسمال. كما تكمن المشكلة أيضاً في العلاقة بين تدهور الرفاه الاجتماعي الذي يعبر عن مدى قدرة الأفراد على تلبية حاجاتهم الأساسية دون

عناء، وسياسات الانفتاح المتجسدة في إضعاف مركزية الدولة والتهوين من سلطتها على سياساتها، فقد استأنفت الكثير من الدول سياسات دعم العرض التي تعني حصر تدخلاتها بخفض الضرائب ومعها الاعانات، وقللت في الوقت نفسه من اهتمامها بجانب الطلب الذي يُعدّ في نظر كثيرين مسؤولاً أكثر من غيره عن توفير فرص العمل. ومن ناحية ثانية فرض التحرير الواسع للتجارة العالمية، معايير متشددة للمنافسة حولت عنصر العمل إلى مجرد جزء من تكاليف الإنتاج المطلوب التي ينبغي تخفيضها تحت طائلة الحرمان من الأسواق، فتراجعت حصة الأجور بحدة، وسجلت علاقة طردية بين نمو التجارة الخارجية وزيادة نسب البطالة.

إن استعادة الترابط بين النمو والرفاهية يقتضي بداية تحديد المفاهيم على نحو أفضل، وخصوصاً فيما يتعلق بقياس الرفاهية، وهناك معيار عميق الدلالة تبناه "أفهيلد" اعتبر فيه أنّ الرفاهية تتمثل في تحقيق نمو صاف في الدخول الحقيقيّة التي يتقاضاها العاملون بأجر، وليس في مجرد نمو الدخل الإجمالي. وبتطبيق ذلك على بلدٍ متقدم كألمانيا تبين له أن العكس هو ما حصل، حيث زادت الدخول الحقيقيّة للشركات وكبار أصحاب الثروة حوالي 250% في الفترة 1980–2000، في حين استقرت معدلات الأجور الشهرية على حالها تقريباً. وعلى العموم فإن ثلاثة منحنيات كانت متلاصقة على الدوام، أخذت بالانفصال في الدول الغربية وذلك مع بدء الحقبة الريغانية–التاتشرية: منحنى نمو الناتج القومي الحقيقي الذي حافظ على وتيرة نمو خطية ثابتة، ومنحنى إجمالي دخل العامل الأجير الذي فقد نموه تقريباً، ومنحنى نمو مداخيل أصحاب الثروات الذي تحول من نمو خطي ثابت إلى نمو أسّي متسارع.

نحن لا نشهد إذاً الآثار الايجابية لاقتصاد التداعيات، بل نعاين تدهوراً ناجماً عن وهن العلاقة بين زيادة الإنتاج وتوليد مزيد من فرص العمل، وهو ما يطلق عليه بحق ظاهرة " النمو بلا فرص" Jobless Growth، كما أننا نعاني من الفكرة التي يعمّمها مسار النمو في حقبة العولمة، والتي تفيد بأن حظوظ الازدهار تزداد كلما تراجع الاهتمام بمبدأ العدالة ولو لفترة محددة، بيد أنّ تاريخ خمسين عاماً على ما يذكر جوزيف ستيغليتس لا يثبت ذلك، ففي تجربة النمو الآسيوي ترافق النمو السريع مع قدر مقبول من المساواة في توزيع المداخيل بين المناطق الفئات والقطاعات.

إن سلوك طريق مخالف لطريق التحرير المبالغ فيه الذي أدى إلى الانفصال المشهود بين الإنتاج والرفاهية، يقتضي من الدولة القيام بدور متوازن أكثر، تستعيد من خلاله موقعها كقوة مركزيّة، وكضمانة أخيرة لكل المشاركين في عمليات الإنتاج وليس للرساميل وحدها. ويقول "هورست أفهيلد" في هذا الصدد: "إنّ تقليص نشاطات الدولة يعني محاباة الأغنياء على حساب الفقراء، وهكذا لا عجب أن ينادي أولئك الذين يهرّبون أموالهم إلى ما يسمى الواحات الضريبية إلى ترشيق الدولة فاللصوص المتخصصون في نهب المصارف يحبذون أيضاً حلّ أجهزة

الشرطة!"؛ أمّا "لستر ثورو" فيعتبر أنّ الرأسمالية خاضت معركة ضد العمال وكسبتها، لكن الأصح هو أن دولة الرفاه قد خسرت حرباً لا يعرف حتى الآن من كسبها.